برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس
نقص المناعة البشري/الإيدز 2020 (UNAIDS)

الحقوق في زمن الكوفيد19
COVID-19

دروس من فيروس نقص المناعة البشري من أجل استجابة فعالة يقودها المجتمع.

سبع نصائح سريعة:

1. قم بإشراك المجتمعات المتضررة من البداية في جميع تدابير الاستجابة - لبناء الثقة، ولضمان الملاءمة والفعالية، وتجنب الأضرار غير المباشرة أو غير المقصودة وكذلك ضمان المشاركة المستمرة للمعلومات.

2. مكافحة جميع أشكال الوصم والتمييز، بما في ذلك تلك القائمة على العرق، والعلاقات الاجتماعية، والمهنة (العاملين في مجال الرعاية الصحية)، وتلك الموجهة نحو الفئات المهمشة والتي تحول دون الحصول على الرعاية.

3. ضمان الوصول إلى فحص واختبار ورعاية مجانية أو بأسعار معقولة لأكثر الفئات عرضه والفئات التي يصعب الوصول إليها.

4. إزالة العوائق التي تحول دون حماية الأشخاص لصحتهم وصحة مجتمعاتهم: الخوف من البطالة وتكاليف الرعاية الصحية ووجود أخبار مزيفة / معلومات مضللة ونقص البنية التحتية للصرف الصحي وما إلى ذلك.

5. يجب أن تكون القيود المفروضة على حماية الصحة العامة محدودة المدة ومتناسبة وضرورية وقائمة على الأدلة وخاضعة لمراجعة من قبل المحكمة. تفعيل الاستثناءات عند الضرورة للفئات الاكثر عرضه وللتخفيف من عواقب هذه القيود. ونادراً ما تكون عمليات الحظر الإجباري الشامل فعالة أو ضرورية. لا يجب تجريم الأفراد لخرقهم تلك القيود.

6. يجب على الدول أن تعمل لدعم بعضها البعض لضمان عدم التخلي عن أي دولة او إهمالها، ولابد من تبادل المعلومات والمعرفة والموارد والخبرة الفنية.

7. دعم وحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية. كونوا لطفاء مع بعضكم البعض. شارك وادعم الجهود التي تبني الثقة وتُعظيّم التضامن، وليس العقوبات.

المقدمة

1. مع تصعيد العالم لاستجابات الصحة العامة لوباء COVID-19، يتم حث الدول وتشجيعها على اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على الوباء وتوفير الخدمات والتشخيصات اللازمة للأشخاص الذين يحتاجون إليها. يُطلب من البلدان أن تتخذ نهجا شاملا مصمما بحيث يناسب ظروفها خصيصًا، مع تطبيق العزل الاجتماعى باعتباره الركيزة الأساسية. ومع ذلك، كما هو الحال في جميع الأوبئة الحادة، خاصة عندما يحدث انتقال عرضي من شخص لآخر، هناك حاجة لضمان أن ترتكز الاستجابة بصفه راسخة على حقوق الإنسان.

2. أثمرت أربعون سنة من الاستجابة لوباء فيروس نقص المناعة البشري عن بناء خبرة كبيرة ودروسا مستفادة بشأن أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لضمان تحقيق الاستجابات الفعالة والمتناسبة للأوبئة. تشتمل تلك الخبرات والدروس الرئيسية على ضرورة وجود استجابة واعية تتمحور حول المجتمع، استجابة تتبنى التضامن والتعاطف بين الناس، والتي تعطي الأولوية لأكثر الفئات عرضه، وتمكن الناس من اتخاذ إجراءات لحماية أنفسهم وحماية الآخرين من الفيروس. وهي أمور ضرورية لخلق الثقة بين المجتمعات المتضررة والحكومة ومسؤولي الصحة العامة، والتي بدونها من المستبعد أن تكون الاستجابة سريعة أو فعالة. وبالمثل، يجب ألا تصبح الإجراءات السريعة غير فعالة بسبب أوجه عدم المساواة او نقص المعلومات والحواجز المتعلقة بالتكلفة والوصم والخصوصية والمخاوف المتعلقة بالعمل وسبل العيش.

3. وقد تشاور برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز «UNAIDS» مع الفريق المرجعي المعني بفيروس نقص المناعة البشري «HIV» وحقوق الإنسان، وخبراء من المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والصحة العامة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لتحديد الدروس الرئيسية المستفادة من الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري التي تعتبر ركيزة حاسمة في ضمان الاستجابة الواعية والفعالة للوباء. نحن ممتنون للغاية للجميع لما قدموه من مساهمات ومشاركات. تستند المبادئ والاعتبارات الواردة أدناه لنهج قائم على الحقوق ومتمحور حول المجتمع لمعالجة وباء COVID-19 إلى نتائج تلك المشاورات.[1]

1 يود برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أن يقر بالدعم والمساهمة القيّمين المقدمين من أعضاء الفريق المرجعي المعني بفيروس نقص المناعة البشري وحقوق الإنسان: ميكايلا كلايتون (الرئيس المشارك)، وجو آمون (الرئيس المشارك)، ويوهانس موكجيتي-هيلث، وتينجتينج شين، وكارولين غوميز، بالإضافة إلى الخبراء التاليين: شيبا فوراليتبام (شبكة آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري / الإيدز)، روجين حبيب (مستشارة مستقلة)، صوفيا جروسكين (معهد عدم المساواة في الصحة العالمية، جامعة جنوب كاليفورنيا)، جودي تشانج (الشبكة الدولية للأشخاص الذين يستخدمون العقاقير)، ميج دوهرتي، وآندي سيل، وماركو فيتوريا (قسم برامج فيروس نقص المناعة البشري والتهاب الكبد والأمراض المنقولة عن طريق الجنس، منظمة الصحة العالمية)، وتينو أفافيا وكينيتشوكو إيسوم (مجموعة فيروس نقص المناعة البشري والصحة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، إيهاب صلاح ومونيكا سيوباغيا (قسم فيروس نقص المناعة البشري / الإيدز، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة).

نهج التمكين، يركز على الحواجز التي يواجهها الناس وتحول دون حماية صحتهم وصحة الآخرين

1. في أوقات الخوف والذعر، قد تلجأ بعض الدول إلى تدابير ذات دوافع سياسية، وتقييدية، وواصمة، وعقابية. قد تشمل هذه قيود السفر الإجبارية الشاملة، أو عزل مجموعات كبيرة من الأشخاص، أو الجمع بين الأشخاص الذين لديهم الفيروس والأشخاص الذين ليس لديهم الفيروس، ونشر أسماء وتفاصيل الأشخاص المصابين بالفيروس، باستخدام لغة واصمة مثل «ناقلو العدوى على نطاق واسع» أو تجريم الأشخاص الذين ربما خرقوا القيود أو نقلوا الفيروس إلى الآخرين.

2. لقد تعلمنا من وباء فيروس نقص المناعة البشري أن التدابير التقييدية والواصمة والعقابية يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، مع آثار غير متناسبة تقع على المجتمعات الأكثر عرضة بالفعل. قد تنتهى تلك الانتهاكات والآثار في كثير من الأحيان إلى تقويض الاستجابات الوبائية، وتوارى الأشخاص الذين يعانون من الأعراض والفشل في معالجة الحواجز الأساسية التي يواجهها الناس في محاولة لحماية صحتهم وصحة مجتمعهم. في الواقع، بالنسبة لـ COVID-19، لا تنصح منظمة الصحة العالمية بتنفيذ تدابير تقييدية إلزامية واسعة النطاق مثل الحظر غير المتناسق أو المفرط بشدة على السفر أو حرية الحركة.[2]

3. نهج يبتعد عن القيود الإلزامية نحو التركيز على الوصول إلى الأشخاص الأكثر عرضة وخدمتهم، وتوسيع نطاق الفحص والاختبار لمن هم في أمس الحاجة إليه، وتمكين الأشخاص بتزويدهم بالمعرفة والأدوات لحماية أنفسهم والآخرين (على سبيل المثال، COVID-19، زيادة التباعد الاجتماعي) وإزالة الحواجز، يعكس الدروس المستفادة من الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري. إنها استجابة **تعطي الأولوية لنهج حقوق الإنسان، مع التركيز على الأدلة والتمكين وإشراك المجتمع**. لقد أدرك الأشخاص العاملون في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري أن الأشخاص غالبًا ما يواجهون عوائق كبيرة عند حماية صحتهم وصحة الآخرين - الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات الصحيحة، والمخاوف بشأن البطالة أو فقدان الأجور، وعدم القدرة على دفع التكاليف مقابل الاختبار والتشخيص، والرعاية المستمرة والمسؤوليات والخوف من الوصم والتمييز إذا جاءت نتائج التحليل والفحوصات إيجابية. قد تؤدي خدمات الرعاية الصحية المكتظة إلى إبتعاد الناس بسبب فقر الموارد. لا يمكننا ضمان استجابة فعالة إلا من خلال إزالة تلك الحواجز. بالإضافة إلى ذلك، نحتاج إلى مجتمعات داعمة، حيث قد يحتاج الأشخاص إلى المساعدة من أعضاء المجتمع لعزل أنفسهم - لتولي بعض أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي يقومون بها عادةً، والتسوق لأولئك الذين يعيشون بمفردهم أو التحقق من الأشخاص الذين ليس لديهم دائرة دعم واسعة.

2 تحدد منظمة الصحة العالمية طريقة رباعية المحاور: أولا، استعدوا وكونوا جاهزين. لا يزال هناك عدد من البلدان التي لم يبلغ فيها عن أي حالات أو أبلغت عن 10 حالات أو أقل. جميع البلدان التي لديها مناطق لم تتأثر بعد بالمرض- لا تزال هناك فرصة للحفاظ عليها خالية من الأمراض. يجب على الدول تجهيز المجتمعات والمرافق الصحية. ثانياً، الكشف والوقاية والعلاج. لا يمكن الاستجابة للفيروس إذا لم نكن نعرف مكان وجوده. وهذا يعني العثور على كل حالة وعزلها واختبارها ومعالجتها من أجل كسر سلاسل انتشار الفيروس. ثالثًا، تقليل الانتشار وإخماده. لإنقاذ الأرواح، يجب علينا تقليل انتقال وانتشار العدوى. وهذا يعني العثور على أكبر عدد ممكن من الحالات وعزلها وعزل أقرب المخالطين لهم. حتى إذا لم يكن من الممكن إيقاف انتقال العدوى، فيمكن إبطائه ويمكن حماية المرافق الصحية، كما هو الحال مع منازل كبار السن والمناطق الحيوية الأخرى، ولكن لن ينجح ذلك إلا إذا تم اختبار وفحص جميع الحالات المشتبه فيها. ورابعاً، الابتكار والتحسين. هذا فيروس مستجد وموقف جديد. نحن الآن نتعلم جميعًا ويجب أن نجد جميعًا طرقًا جديدة للوقاية من العدوى وإنقاذ الأرواح وتقليل التأثير. جميع الدول لديها دروس مستفادة يجب أن تعلن عنها وتشاركها مع الدخول الأخرى.

4. إن الإجراءات التقييدية والعقابية الإجبارية لا تفعل شيئًا لإزالة العوائق أمام المجتمعات الأكثر عرضة، أو تمكين المجتمعات - وبدلاً من ذلك، فإنها تزيد من الحواجز أمام الأشخاص الأكثر احتياجًا وقد تزيد من نقاط الضعف لدى الأشخاص والمجتمعات. يمكن لتلك الإجراءات كسر الثقة بين الحكومة والمجتمع وإزالة الشعور بالتملك والسلطة التي يحتاجها الناس والمجتمعات من أجل رعاية أنفسهم وبعضهم البعض. في الواقع، نفقد تلك العناصر الضرورية للغاية : **التعاطف والتضامن وأخلاقيات الرعاية**.

5. هذه المفاهيم ليست جديدة. وهي موجودة في الالتزامات والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي توفر إطارًا لضمان أن تكون جهود الصحة العامة متناسبة وضرورية وتصل إلى أكثر الفئات الاكثر عرضة ولا تقيد دون داعٍ حقوق الإنسان الأخرى - وهي العناصر التي ستجعل الاستجابة في نهاية المطاف أكثر فعالية.

حقوق الإنسان الرئيسية والمبادئ الأساسية

1. ينص قانون حقوق الإنسان على أن جميع حقوق الإنسان **هي حقوق غير قابلة للتصرف، وهي حقوق عالمية، ومترابطة وغير قابلة للتجزئة.** حيث تفرض تعهدات ملزمة على الحكومات، بما في ذلك وبصورة خاصة، في أوقات الطوارئ. فهي تنطبق على الجميع دون تمييز وهي غير قابلة للتجزئة: لا يمكن التضحية بمجموعة واحدة من الحقوق لصالح مجموعة حقوق أخرى.

2. بينما يسمح قانون حقوق الإنسان **بتقييد أو انتقاص بعض الحقوق** لأغراض مشروعة، مثل حماية الصحة العامة، هناك حدود صارمة على متى وكيف وإلى أي مدى قد يتم تقييد تلك الحقوق. **يجب أن يرنو أي تقييد إلى تحقيق هدف مشروع ويجب أن يكون التقييد متناسبًا مع هذا الهدف وضروريًا (فعالًا ومستنيرًا بالأدلة) ومحدودًا زمنيًا وغير تعسفي (غير تمييزي) ووفقًا للقانون.**

3. تعد **المشاركة** مبدأ أساسيًا لحقوق الإنسان. يجب أن تسمح جميع السياسات والإجراءات الحكومية **بالمشاركة المباشرة والهادفة للمجتمعات** (خاصة المتضررين والأكثر عرضة)، مما يفترض بل ويستلزم الشفافية في المعلومات وصنع القرار. عندها فقط سترتكز الاستجابة على حقائق واحتياجات جميع الناس، وتجنب الانتهاكات غير المقصودة لحقوق الإنسان، وبناء الثقة بين المجتمعات والحكومة وتصبح الاستجابة أكثر فعالية. تعد المجتمعات أيضًا مصدرًا للقوة ودورها في الاستجابة هو دور حاسم، حيث يساعد الناس بعضهم البعض في إلتماس الرعاية والعزل الذاتي والحصول على الأدوية عند الحاجة ولرعاية أسر بعضهم البعض.

4. **المساواة وعدم التمييز**. يجب على الحكومات الامتناع عن التصرف بطريقة تسبب تمييزًا بشكل مباشر أو غير مباشر ضد الأفراد أو الجماعات، بما في ذلك تجنب العواقب غير المقصودة للسياسات والبرامج والحماية من التمييز ضد الغير. وهذا يشمل الاعتراف بأن أوجه عدم المساواة ونقاط الضعف الحالية قد تعني أن الوباء والاستجابة قد يكون لهما تأثير غير متناسب على فئات سكانية معينة مع العمل على التخفيف من عدم المساواة وفقًا لذلك.

5. يجب أن يكون بإمكان المجتمعات الوصول إلى **آليات المساءلة وسبل وتدابير الانتصاف** في المواقف التي تكون فيها حقوقهم قد تعرضت للانتهاك أو معرضة لخطر الانتهاك.

6. تشمل الحقوق الأساسية التي غالباً ما تكون متضمنة في حالات الطوارئ المعنية بالصحة العامة **الحق في الصحة والحق في الخصوصية والسرية والحق في التنقل والحرية والحق في العمل والحق في عدم التمييز وحرية الاجتماع والتعبير والحق في الحصول على المعلومات.**

حقوق الإنسان في سياق الوباء - ماذا يعني هذا في الواقع؟

المجتمعات في مركز الأحداث

يجب أن تكون المجتمعات جزءًا من عملية صنع القرار والحوكمة والرصد

1. لقد أوضح تاريخ وباء فيروس نقص المناعة البشري أن أي استجابة لن تكون فعالة إلا عندما تشارك المجتمعات المتضررة مشاركة جادة ومعبرة في تطويرها وتنفيذها ورصدها. يجب على الحكومات التأكد من أنه عند تطوير أي استجابة، بما في ذلك قيود السفر أو أنظمة الاختبار والفحص، أن تكون المجتمعات مشاركة على طاولة الحوكمة وجزء من الفريق الذي يحدد مدى الملاءمة والفعالية، ليس فقط في البداية، ولكن في جميع مراحل الاستجابة، نظرًا لأن الاستجابات تحتاج إلى التطور والتكيف مع البيئات المتغيرة بسرعة. في الحالات التي لم تشارك فيها المجتمعات في البداية، يجب أن يكون إحضارها إلى الطاولة وإشراكها الآن أولوية. المشاركة المجتمعية والعامة ضرورية أيضًا لترسيخ إحساس ملكية برنامج أو سياسة ما ولترسيخ الثقة في الاستجابة.

2. قد يكون مفهوم المجتمع المتضرر مختلفًا في كل وباء. ويجب أن تشمل المجتمعات ذات الصلة الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بالوباء. قد يكون هذا لأنهم هم أنفسهم عرضة للفيروس، مثل العاملين في مجال الرعاية الصحية، والأشخاص الأكبر سنًا أو الأشخاص الذين يعانون من حالات وظروف صحية موجودة سلفاً ؛ أو لأنهم أقل احتمالاً لأن يكونوا قادرين على اتخاذ خطوات لحماية أنفسهم أو الوصول إلى الخدمات، مثل السجناء أو الأشخاص كثيري الترحال والتنقل أو الأشخاص الذين لا مأوى لهم أو الموجودين في المستوطنات غير الرسمية أو القطاعات السكانية الرئيسية أو الأشخاص الذين يعانون من إعاقة خاصة ؛ أو في النهاية لأن المنظومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة تعني أنها قد تتأثر بشكل غير مباشر، على سبيل المثال من خلال الأدوار التقليدية للجنسين لمقدمي الرعاية أو لأنهم يعملون في عمل غير آمن. (هذه ليست بأي حال قائمة شاملة).

← عند الاستعداد لمواجهة الأوبئة، يجب أن يكون لأفراد المجتمعات التي تعتبر أكثر عرضة للوباء مكانًا للمشاركة على طاولة الحوكمة. في وقت مبكر من أندلاع موجة الوباء، ينبغي اتخاذ خطوات لتحديد القطاعات السكانية الاخرى المعرضة للخطر ولضمان تمثيل أفراد تلك المجتمعات على قدم المساواة في المناقشات الجارية وصنع القرار. إذا لم يتم إحضار أعضاء المجتمع للمشاركة على الطاولة حتى الآن، فيجب أن يصبح إشراكهم إحدى الأولويات (لم يفت الأوان أبدًا للبدء في إشراكهم).

3. يعد ضمان مشاركة المجتمعات إحدى الوظائف الأساسية للحكومة وجزء أساسي من الديمقراطية. لا ينبغي التقليل من أو إيقاف منصات التعبير عن أصوات المجتمع ومشاركة المجتمع المدني كجزء من التقليل من النشاط الحكومي في الأزمات ما لم تُعتبر منصات أو أحداث معينة بحد ذاتها خطرًا كبيرًا على انتقال الفيروس.

المجتمعات التي تحظى بالتمكين هي مفتاح الاستجابة الفعالة

4. تلعب المجتمعات أيضًا دورًا رئيسيًا في الاستجابة نفسها. قد يلعب قادة المجتمع، بما في ذلك قادة المنظمات الدينية، دورًا في نشر معلومات دقيقة، ومنع الذعر ومواجهة الوصم والتمييز.

عندما تُغلق المدارس أو يُطلب من الافراد أن يعزلوا أنفسهم، تكون المجتمعات بحاجة إلى التأكد من حصول الاشخاص على المواد الغذائية والإمدادات الطبية وكذلك حصول الأطفال على الرعاية. إن تلك المجتمعات قادره على مراقبة الاستجابة على أرض الواقع، لمعرفة كيفية تأثيرها على الفئات الاكثر عرضة ولفت انتباه الحكومة ومقدمي الخدمات. للقيام بذلك، يجب أن يكون لديهم إمكانية الوصول إلى معلومات شفافة ودقيقة وكذلك الوصول إلى المسؤولين الحكوميين من أجل الحفاظ على حوار مفتوح والإبلاغ عن المخاوف.

← ينبغي أن تضمن الدول تمكين المجتمعات بالمعلومات التي تحتاجها لحماية أنفسها ولمساعدة الآخرين. يجب أن تكون خطوط الاتصال مفتوحة لتلقي التعليقات من المجتمع. يجب تعيين قادة مجتمعيين لنشر المعلومات.

ضمان الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير

5. يتمثل أحد أهم الدروس المستفادة خلال أحداث الصحة العامة في العقود الأخيرة، بما في ذلك مرض السارس، وH1N1، والإيبولا، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية والأوبئة الطويلة الأمد مثل فيروس نقص المناعة البشري، في تأثير نقص المعلومات أو التضليل على المجتمعات وأهمية الإبلاغ عن المخاطر وأهمية المشاركة المجتمعية. هدفنا فى إنهاء وباء فيروس نقص المناعة البشرى بحلول عام 2030 لن يتحقق إلا من خلال المعلومات الصحيحة والمتاحة بسهولة حول كيفية انتقال الفيروس وكيف يمكن منعه. وينطبق الشيء نفسه على أي وباء: يجب تمكين الناس لحماية صحتهم وطلب المساعدة عند الضرورة. وبالمثل، يحتاج أخصائيو الصحة العامة إلى معلومات دقيقة وإلى الحصول عليها في الوقت المناسب من أجل التصرف بسرعة وفعالية. غالبًا ما يكون قادة المجتمع هم الأفضل في ضمان نشر المعلومات وطمأنة الآخرين. كل هذه الإجراءات لا تصبح ممكنة إلا إذا تم تبادل المعلومات بمنتهى الحرية مع ضمان دقتها.

6. على الرغم من أن الإبلاغ عن حالات الشك والمخاطر أثناء معالجة المخاوف العامة يمكن أن يمثل تحديًا، إلا أن الفشل في القيام بذلك يمكن أن يؤدي إلى مجموعة من النتائج، بما في ذلك فقدان الثقة والسمعة، والآثار الاقتصادية، وفي أسوأ الحالات، فقدان الأرواح. إن أحد أهم التدخلات وأكثرها فاعلية في أي استجابة متعلقة بالصحة العامة هو التواصل بشكل استباقي لتوصيل ما هو معروف وما هو غير معروف وخطوات الحصول على مزيد من المعلومات، بهدف إنقاذ الأرواح وتقليل العواقب السلبية. يمكن أن يساعد التواصل والمشاركة بشكل استباقي وموثوق به مع الجمهور والمجموعات المعرضة للخطر على تخفيف الالتباس وتجنب سوء الفهم. للناس الحق في أن يكونوا على علم وفهم بالمخاطر الصحية التي يواجهونها هم وأحباؤهم.[3]

7. يتمتع الأشخاص أيضًا بالحق في الحماية من المعلومات المضللة أو الكاذبة. في هذا الوقت الذي يشهد الأخبار المزيفة ونشرها السريع على وسائل التواصل الاجتماعي، يجب أن تبذل الحكومات ووسائل الإعلام والمجتمعات والقطاع الخاص جهودًا للكشف عن المعلومات المزيفة والمضللة ومعالجتها بسرعة.

3 قامت منظمة الصحة العالمية بتوثيق التوجيهات المستفادة في ووهان، بالصين، حول أهمية التواصل الواضح والمشاركة المجتمعية (https://www.who.int/publications-detail/risk-communication-and-community-engagement-readiness-and-initial-response-for-novel-coronaviruses-(-ncov)) وتحتفظ بلوحة معلومات محدثة بإحاطات يومية على موقعها الرئيسي: www.who.int.

8. في حين يمكن مناقشة القيود الزمنية المفروضة على الحقوق في ظروف معينة، فقد أظهرت التجربة في وباء فيروس نقص المناعة البشري أنه لا توجد حالة صحية عامة تبرر تقييد حرية التعبير أو الوصول إلى المعلومات. لاحظ أن هذا لا يمتد إلى القيود المفروضة على نشر الأخبار / المعلومات المضللة المزيفة غير المحمية بموجب قانون حقوق الإنسان.

← يجب على الدول الامتناع عن تقييد حرية التعبير والتدفق الحر للمعلومات، ويجب أن تضمن تزويد المجتمعات بانتظام بأفضل المعلومات والإرشادات المتاحة والمتوفرة.

المساواة والوصم والتمييز

اتخاذ خطوات للحد من الوصم والتمييز ضد الأشخاص والمجتمعات والقوميات

9. من واقع تاريخ وباء فيروس نقص المناعة البشري، رأينا كيف تؤثر الوصمة والتمييز سلبًا على الصحة البدنية والنفسية للناس وعلى الدعم الاجتماعي. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي الوصمة والتمييز إلى خروقات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مما يزيد من الإهمال في حق الفئات الأكثر عرضة. بعض اللغات والمواقف وانتهاكات الخصوصية والنُهج الإجرامية يمكن أن تؤدي إلى الوصم والتمييز.

10. تحتاج الحكومات إلى العمل على منع خلق آراء أو مواقف تنشر الوصم، في كل من مواقع الرعاية الصحية وعلى نطاق أوسع، ويجب كذلك أن تعمل لمكافحة هذه المواقف عند ظهورها. تتمثل تجربة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بالإيدز في أن هذه الوصمة لا تؤدي إلا إلى إلقاء الناس والمجتمعات في غيابات الإهمال وتهدد نجاح أي استجابة في نهاية المطاف.

11. الكلمة لها تأثير كبير. إن الطريقة التي تتحدث بها الحكومات والمجتمعات ووسائل الإعلام عن الوباء وطرق انتقاله وعن الأشخاص المصابين بالفيروس يمكن أن تشكل جميعها ملامح الطريقة التى ينظر بها الى الناس والمجتمعات وكيفية التعامل معهم. إن تجنب عبارات مثل «ناقل العدوى على نطاق واسع» أو اختيار عبارات محايدة مثل «المكتسبة» بدلاً من «المصابة» يمكن أن يحدث فرقًا فيما إذا كان الناس يشعرون بالتمكين والاستعداد للخضوع للاختبارات والفحوصات وللعزل الذاتي، أو لتقديم المساعدة للآخرين المحتاجين .[4]

12. كما أن ربط الفيروس بمنطقة معينة، أو جنسية معينة، أو عرق معين، أو حتى بلدة معينة، قد يؤدى أيضًا الى ارتفاعًا في العنصرية وكراهية الأجانب وحتى وصم بعض المناطق والبلدات المحلية. نحن نعلم من الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري أن هذا يمكن أن يخلق وصمة كبيرة ضد مجموعات معينة. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى سلوكيات تمييزية، أو يزيد من عزلة الأشخاص والمجتمعات، أو على العكس، ينتهك خصوصية الأفراد، إنه في جميع الحالات يؤثر على صحتهم العقلية والنفسية وعلى الوصول إلى الخدمات، وفي بعض الحالات، التهديد الحقيقي بوقوع عنف. يمكن أن يؤدي ذلك أيضًا إلى ردود فعل ذات دوافع سياسية على أساس الخوف والوصم بدلاً من الاستناد إلى الأدلة.

13. قد يتلقى الأشخاص المعرضون لخطر الإصابة بالفيروس أو الذين اكتسبوه الرعاية الصحية المشوبة بالوصم أو بالتمييز نظرًا لأسباب أخرى. يمكن أن يؤدي ذلك أيضًا إلى إنشاء حواجز كبيرة تحول دون الوصول إلى الخدمات. من واقع العمل في مجال فيروس نقص المناعة البشري، لوحظ أن بعض المجتمعات المحلية، بسبب حالة تعايشهم مع فيروس نقص المناعة البشري أو ميولهم الجنسية أو هويتهم الجندرية، أو استخدامهم للمخدرات، يصبحون أكثر عرضة للوصم،

4 وضعت منظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، دليلاً مفيدًا حول تجنب الوصمة أو الحد منها (https://www.epi-win.com/sites/epiwin/files/content/attachments/2020/COVID19/24-02-2020_1.pdf/Guide%20-%20Stigma%20).

مما يخلق عوائق للوصول إلى الخدمات الصحية اللازمة أثناء أي جائحة وبائية. في أي جائحة وبائية، فإن التمييز في توفير الرعاية أو رفض علاج شخص على أساس جنسيته أو بلده الأصلي أو عدم وجود تغطية تأمينية أو اجتماعية اقتصادية أو أي وضع آخر لا يحرم الشخص من خدمات الرعاية الصحية الحرجة فحسب، بل يهدد صحة الآخرين ويقوض الاستجابة الشاملة.

الوصم ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية

14. يرابط العاملون في الرعاية الصحية في الخط الأمامي لأي استجابة ومن المرجح أن يكونوا عرضة للوصم والتمييز إذا تم اعتبارهم مخالطين للفيروس. يجب على الحكومات اتخاذ خطوات لحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية من أي شكل من أشكال الوصم والتمييز من قبل الآخرين وتقديم أي دعم مطلوب لهم.

← يجب على الحكومات إظهار الريادة في كيفية مناقشة الوباء والمجتمعات المتضررة، بما في ذلك العاملين في مجال الرعاية الصحية. يجب إعطاء الإرشادات والتوجيهات لوسائل الإعلام وقادة المجتمع حول أفضل السبل لمناقشة الوباء بطريقة خالية من الوصم والتمييز.

يجب الحفاظ على خصوصية الناس

15. يجب على الجميع، بغض النظر عن العرق والجنسية والجنس والمهنة، أن يثقوا في أن معلوماتهم الشخصية الحساسة - بما في ذلك الاسم والتشخيص والتاريخ الطبي - يتم التعامل معها بأقصى قدر من العناية والسرية من قبل الحكومة والعاملين في مجال الرعاية الصحية والهيئات العامة. تُظهر التجربة في سياق وباء فيروس نقص المناعة البشري أن السرية تقلل الخوف من الوصم والتمييز، وتبني الثقة وتفتح قنوات الاتصال بين المرضى والعاملين في مجال الرعاية الصحية، وتؤدي إلى وصول أكثر استعدادًا لخدمات الاختبار والفحص وتعزز الامتثال لنصائح الصحة العامة والنصائح السريرية. وبالنظر إلى أن الفحص والاختبار ضروريان لتنفيذ استجابة الصحة العامة خلال تفشي COVID-19، فإن هذه الثقة والسرية ستكونان في غاية الأهمية والحسم.

← يجب الحفاظ على خصوصية الناس في جميع الأوقات. يجب على الحكومات أن تقدم توجيهات لوسائل الإعلام، ومؤسسات إنفاذ القانون وغيرها، بحيث لا يتم الكشف عن هويات الناس ومعلوماتهم دون إذن منهم.

التجريم ليس هو الحل ويمكن أن يضر أكثر مما ينفع

16. يعد استخدام القانون الجنائي لتنظيم السلوك ومنع انتقال الفيروس منهجًا شديدًا وفظًا في محاولة إبطاء انتشار الفيروس. كما لوحظ في وباء فيروس نقص المناعة البشري، فإن الإفراط في استخدام القانون الجنائي يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى نتائج سلبية كبيرة سواء بالنسبة للفرد أو للاستجابة ككل وكثيرا ما يفشل في إدراك واقع حياة الناس. يمكن أن يزداد تعرض الأشخاص المصابين بالفيروس بالوصم، ويثني الناس عن الخضوع للفحص ويدمر الثقة بين المجتمعات والحكومة. غالبًا ما يكون استخدام القوانين الجنائية في حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة أمرًا واسع النطاق وغامضًا، كما أنها معرضة لخطر الانتشار بطريقة تعسفية أو تمييزية. الأشخاص الذين يقعون في شرك أي نهج إجرامي أو عقابي هم أيضًا في كثير من الأحيان الأفراد الأكثر عرضه في المجتمع.

← تجنب استخدام القوانين الجنائية عند تشجيع السلوكيات لإبطاء انتشار الوباء. إن تمكين وتأهيل الناس والمجتمعات لحماية أنفسهم والآخرين سيكون له تأثير عام أكبر.

تعني عدم المساواة الموجودة أن الوباء يمكن أن يكون له تأثير أكبر على مجموعات معينة

17. يمكن أن يؤدي كل من الفيروس والاستجابات التي تبديها الحكومة إلى أشكال غير مباشرة من التمييز. وكثيرا ما تكشف الأوبئة عن عدم المساواة القائمة في المجتمع، حيث يكون أولئك المهمشون بالفعل والضعفاء هم الأكثر تضررا من الوباء، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. على سبيل المثال، الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الرعاية الصحية هم أكثر عرضة لتجنب الخضوع لاختبار الفيروس. لا يمتلك الناس في أماكن الاحتجاز أي سيطرة تذكر على الوصول إلى الخدمات الصحية. في المستوطنات العشوائية أو المجتمعات المحلية التي تفتقر إلى الوصول إلى المياه الجارية أو الصابون، يصبح غسل اليدين أو العزل الذاتي أقرب إلى المستحيل دون تدفق كبير للموارد. يقع عبء تقديم الرعاية بشكل كبير على عاتق النساء، لذلك قد يكون لإغلاق المدارس أو الحجر الصحي للأشخاص في المنزل تأثير سلبي غير متناسب على النساء، وقدرتهن على العمل وكسب الرزق، أو حتى عزل أنفسهن.

ضمان الحق في الصحة هو أفضل دفاع لنا ضد الأوبئة العالمية

يجب على الحكومات أن تعمل على ضمان توفير الموارد اللازمة لكل شيء بداية من البنية التحتية للصحة العامة ووصولاً إلى الفحص والاختبار ورعاية المستشفيات بصورة ذات جودة عالية وصورة يسهل الوصول إليها من أجل منع الأوبئة ومعالجتها ومكافحتها

18. لا تشمل التزامات الحكومة بموجب الحق في الصحة فقط ضمان الحصول على خدمات ومعلومات صحية تتسم بسهولة الوصول إليها وأنها مقبولة ومتاحة وذات جودة ، ولكن أيضًا وجود البنية التحتية الصحية العامة اللازمة وتزويدها بالموارد الكافية (إلى حد توافر الموارد المتاحة محليًا ودوليًا) لتلبية الاحتياجات الصحية للمجتمع، بما في ذلك الوقاية من الأوبئة ومعالجتها ومكافحتها.

19. يجب على جميع البلدان، في حدود الموارد المحلية والدولية المتاحة لها، أن تعمل على زيادة قدرة الرعاية الصحية بحيث لا تتوفر خدمات الفحص والاختبار القوية علمياً فحسب، بل يمكن أيضًا الوصول إليها وبأسعار معقولة لأولئك الذين يحتاجون إليها. يتم بذل الاستثمارات الكبيرة لضمان أن الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري من جميع أنحاء العالم يمكنهم معرفة حالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري وكان لذلك تأثير فى تحويل مسار الاستجابة. تُمكِّن المعرفة الناس من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية صحتهم وعافيتهم ورفاهيتهم، وصحة أولئك الذين يحبونهم. لا ينبغي احتكارها كسلعة، على الأقل في سياق أي مرض ناشئ لم يكن له حتى الآن علاج أو دواء ويعتمد على فحص واختبار الأشخاص الأكثر عرضة لحماية المجتمع بأكمله. لا ينبغي أن تكون المدفوعات من الأموال الخاصة عائقًا أمام الوصول إلى الاختبار والفحص الطبي، والذي يجب أن يكون متاحًا مجانًا أو على الأقل بسعر في متناول الجميع. إذا كانت الموارد شحيحة، فينبغي أن يكون الوصول إلى الفحص والاختبار والرعاية حسب ضعف الناس وحاجتهم، وليس حسب قدراتهم المالية.

20. **كما ذكرنا، يحق للناس الحصول على خدمات متوافرة ومتاحة ومقبولة وذات جودة.** في سياق الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري، تطلب ذلك زيادات كبيرة في التمويل لضمان توافر البنية التحتية الكافية لتمكين الوصول إلى خدمات الوقاية والاختبار والعلاج. ومع ذلك، استغرق بناء القدرات وقتا طويلا. في سياق الوباء الحاد مثل COVID-19، ينبغي توسيع نطاق هذه القدرات والنظم بسرعة، في الأماكن التي لم تكن موجودة بالفعل فيها، ولكن يجب أن تستهدف أيضًا الأشخاص الأكثر احتياجًا، بما في ذلك الذين يصعب الوصول إليهم في كثير من الأحيان. وهذا يشمل توفير آليات الفحص المناسبة، والاختبار عند اللزوم وأن يتم توجيهها إلى أولئك الأكثر عرضة، بالإضافة إلى توفير معدات الحماية لأخصائيي المهن الصحية وتوفير الأسّرة الكافية في المستشفيات.

21. ينبغي تحديد الفئات السكانية الأكثر عرضة للخطر بطريقة خالية من أي وصم، وينبغي تصميم الجهود للوصول إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم وتوفير الرعاية لهم. ينبغي أن تضمن البلدان حصول الأخصائيين في مجال الرعاية الصحية على المعلومات التي يحتاجونها لإعطاء الأولوية لهذه المجتمعات والأفراد، مثل النساء، والأشخاص الذين يعيشون في فقر، والأشخاص الذين يعانون من أمراض بالفعل، والأشخاص القاطنون في المناطق الريفية، والسكان الرئيسيين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المحتجزين والناس في المستوطنات غير الرسمية والمشردين. من المهم أن نتذكر أن الفئات السكانية الاكثر عرضة تشمل العاملين في مجال الرعاية الصحية أنفسهم، والذين هم مرابطون في الخطوط الأمامية للوباء، وأن سلامتهم وحمايتهم يجب أن تكون أولوية.

← يجب أن تكون خدمات تشخيص ورعاية مرضى COVID-19 متوافرة ومتاحة وبأسعار معقولة وقبل كل شيء يجب أن تكون ذات جودة مقبولة. ينبغي تحديد الفئات السكانية الاكثر عرضة والوصول إليها من خلال طريقة محددة الأهداف.

يجب الحفاظ على اتباع طرق تتمركز حول الإنسان للوصول إلى الأدوية طوال فترة تفشي المرض

22. لقد تعلمنا من الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري أنه لكي يجدي العلاج والوقاية نفعًا بين جميع السكان، يجب أن تصل الرعاية الصحية إلى الأشخاص «أينما كانوا». في سياق تفشي الجائحة المرضية المستشرية، وفي الأماكن التي قد يتم إيقاف وسائل النقل العام وإغلاق العمليات التجارية، والحصول على الأدوية والخدمات فيها - بما في ذلك العلاج المضاد للفيروسات القهقرية، والوقاية الطبية قبل التعرض، وعلاج بديل للمواد الأفيونية، والإبر والمحاقن المعقمة وغيرها من خدمات الحد من المخاطر، وخدمات رعاية الصحة النفسية والأدوية للحالات المزمنة الأخرى - يجب أن تستمر دون انقطاع. يمكن أن يكون لهذا أيضًا تأثير على مستوى السكان، كما هو الحال بالنسبة للأدوية، مثل العلاج المضاد للفيروسات القهقرية أو أدوية السل، أو توفير إبر وحقن نظيفة، حيث تظهر مخاطر المقاومة أو الانتقال إذا تم إيقاف العلاج. تشمل طرق تحقيق ذلك توفير وصفات طبية لأشهر عديدة تماشياً مع توجيهات منظمة الصحة العالمية، وإعادة تعبئة سريعة المسار وزيادة فعالية الوصفات الطبية من خلال التطبيب عن بعد وكذلك العمل مع مقدمي الخدمات والمجتمعات في تقييم الاحتياجات من أجل تجنب نفاد المخزون. يجب أن تعمل الحكومات مع المجتمعات المحلية لإيجاد حلول للأشخاص الذين بسبب الحجر الصحي لا يستطيعون الوصول إلى خدمات الحد من المخاطر أو فيروس نقص المناعة البشري أو الخدمات الأخرى. يجب أن يكون الناس قادرين أيضًا على الوصول إلى هذه الخدمات، وأن يقدمها عمال الرعاية الصحية، دون خطر الإصابة بفيروس COVID-19 دون داعٍ.

23. بينما تقوم البلدان والقطاع الخاص بزيادة الاستثمارات استجابة لمواجهة فيرس COVID-19، يجب على الحكومات التأكد من أن التقدم المحرز نحو إنهاء وباء الإيدز بحلول عام 2030 لن يتحول إلى التأخر أو التراجع عنه من خلال تحويل مسار الموارد. وينطبق هذا على جميع موارد الصحة العامة العالمية. لا ينبغي أن يأتي تمويل وباء عالمي على حساب الخدمات الصحية الأخرى، ويجب بذل الجهود للبحث عن تمويل خارج الميزانيات الصحية القائمة.

← **ضمان استمرار الوصول إلى الخدمات الصحية والأدوية، بما في ذلك توفير الوصفات الطبية الممتدة لعدة أشهر، ومواصلة التمويل والموارد للخدمات الصحية الأخرى، وخاصة الخدمات التي تتمحور حول الإنسان في حالة الأشخاص الأكثر عرضةً.**

يجب أن تتعاون البلدان في تنسيق استجابة عالمية من أجل مشاركة الموارد والخبرة الفنية، بما في ذلك التطورات العلمية، مثل الاختبارات التشخيصية الجديدة والكشف عن اللقاحات

24. بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان واللوائح الصحية الدولية[5] فإن الدول ملزمة بمشاركة ونشر الموارد والمعلومات التقنية والمالية. وبالمثل، فإن للناس والمجتمعات الحق في الاستفادة من التقدم العلمي. لم يكن بالإمكان الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري وتحقيق النجاح بدون تجميع ومشاركة الموارد على الصعيد العالمي، ولا سيما للبلدان ذات النظم الصحية الهشة أو الضعيفة، وتنسيق ومشاركة المعلومات عن طبيعة الفيروس وطرق الوقاية والاختبارات «الفحوصات» والعلاج. ولا ينبغي إهمال أي دولة في هذا الجهد العالمي للوقاية من الوباء والتصدي له.

25. كما هو الحال مع فيروس نقص المناعة البشري، يُظهر COVID-19 بشكل حاسم مدى أهمية قدرات الصحة العامة في أداء الإنجازات والإنتاج لدى المجتمعات والأنظمة الاقتصادية. في الوقت الحالي، لا يوجد بلد مستعد تمامًا للتعامل مع التدفق المتوقع للأشخاص الذين يعانون من COVID-19 والذين يحتاجون إلى دخول المستشفى. يسلط الافتقار إلى التشخيص في العديد من البلدان الضوء على الحاجة المُلحة لتبادل المعرفة والمعلومات والموارد لزيادة اختبارات ذات جودة لفيروس COVID-19 بسرعة في جميع البلدان. يجب أن يستمر هذا الالتزام بمشاركة الموارد والمعرفة أثناء تطوير اللقاح ونشره إذا أصبح متاحًا.

← **يجب أن تعمل البلدان معًا لتبادل المعرفة والموارد من أجل تقديم استجابة منسقة ولضمان قدرة جميع البلدان على الاستجابة بفعالية للوباء الحالي ومنع عودته.**

يجب حماية الأشخاص في السجون والأماكن المغلقة الأخرى والتعامل مع تدابير الوقاية على أنها الأولوية الرئيسية، بما في ذلك النظر في قضية الإفراج عن السجناء حيثما كان ذلك ممكنًا

26. على الصعيد العالمي، هناك ما يقرب من 11 مليون شخص في السجون في أي وقت. إن توفير الرعاية الصحية للسجناء هو مسؤولية الدولة. للسجناء الحق في التمتع بالصحة بنفس المعايير التي يتمتع بها أفراد المجتمع الآخرون وينبغي أن يحصلوا على خدمات الرعاية الصحية اللازمة مجانًا دون تمييز على أساس وضعهم القانوني. لسوء الحظ، لا يتحصل السجناء سوى على القليل

5 راجع اللوائح الصحية الدولية (2005). تمت الموافقة على هذه اللوائح المنقحة الجديدة بعد تفشي مرض السارس عام 2003 وتتضمن على وجه التحديد أحكامًا تشرع تبادل المعلومات دوليًا حول حالات الطوارئ الصحية العامة، وهي أحكام أثبتت أنها جزء لا يتجزأ من الاستجابات العالمية منذ ذلك الحين. يمكن الاطلاع على اللوائح الصحية الدولية (2005) على https://www.who.int/ihr/publications/9789241580496/en.

من القوة لحماية أنفسهم من المرض أو الوصول إلى الخدمات. يعد الاكتظاظ وسوء التهوية من عوامل الخطر لزيادة انتقال الأمراض المُعدية، بما في ذلك الأمراض المنقولة في الهواء. كما رأينا في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري، يمكن أن تكون الخدمات الصحية، بما في ذلك الوقاية والتشخيص ومرافق العلاج، غير كافية في كثير من الأحيان لاستيفاء احتياجات السجناء وتكون أقل من تلك المتوفرة للمجتمع العام، مما يعني غالبًا أن المستويات الصحية العامة منخفضة جدًا أيضًا.

27. وكانت الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري في هذا الصدد ذات شقين. أولاً، من الضروري أن تكون الخدمات الصحية في السجون متناسبة على الأقل مع تلك المقدمة لأولئك الموجودين في الخارج وأن يكون الناس قادرون على حماية صحتهم والحصول على التشخيص والعلاج، بطريقة تحترم السرية والأخلاقيات الطبية. يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية القطاع الصحي في السجون. ومع ذلك، يجب الاعتراف أيضًا بأن التفاعل مع العالم الخارجي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للصحة النفسية لدى السجناء. إذا تم إيقاف الزيارة الخارجية، فيجب إيجاد بدائل، مثل التواصل عبر برنامج سكايب أو المكالمات الهاتفية.

28. ومع ذلك، من المهم أيضًا مراجعة سياسات العدالة الجنائية الأوسع نطاقاً للحد من الاكتظاظ، وفي النهاية، تقليل عدد الأشخاص في السجن، وتقليل فترة الاحتجاز قبل الخضوع للمحاكمة، واعتماد وسائل بديلة للاحتجاز في السجن في جرائم معينة، أو، عند الاقتضاء، إلغاء تجريم بعض الجرائم. في حالات الأوبئة الحادة، قد لا يكون الإصلاح الأوسع ممكنًا في فترة زمنية قصيرة. ومع ذلك، عندما يتعذر ضمان صحة السجناء داخل السجن نفسه، ينبغي اتخاذ خطوات (قبل انتشار الوباء في السجون) للإفراج المبكر / المؤقت عن السجناء، حسب الاقتضاء ووفقًا للمعايير الوطنية، ولا سيما أولئك الذين هم رهن الاحتجاز على ذمة التحقيق قبل الخضوع للمحاكمة، وضمان التواصل مع المرافق الصحية عند الإفراج عنهم.

← يجب اتخاذ خطوات لتقليل احتمالية انتشار الفيروس في السجون، بما في ذلك الحد من الاكتظاظ من خلال الإفراج عن السجناء غير الخطرين ومراجعة قضايا الاحتجاز السابق للمحاكمة. ضمان وصول السجناء إلى جميع خدمات الوقاية والتشخيص والعلاج اللازمة، بما في ذلك القدرة على العزل الذاتي.

يجب ألا تحرم التدابير الوبائية الناس من حياتهم، ومن العمل، ومن المأوى، ومن الطعام.

29. يمكن أن يكون لكل من الوباء والاستجابة له عواقب وخيمة محتملة على سبل عيش الناس وفرص العمل وحصولهم على الغذاء والخدمات الأساسية. للناس الحق في العمل، وأن يعملوا في ظروف عمل عادلة ومنصفة. قد يخاطر الناس بفقدان رواتبهم أو وظائفهم إذا طُلب منهم العزل أو إذا طُلب من الشركات الإغلاق. هذا خطر محدق بصفة خاصة بالأشخاص الذين يعانون من أوضاع عمل غير مستقرة، أو في عمل بدون إجازة مرضية مدفوعة الأجر، وهو أمر يمكن أن يؤثر بشكل غير متناسب على بعض السكان على أساس الجنس أو العرق أو الوضع الاجتماعي الاقتصادي أو الجنسية على سبيل المثال. يمكن للخوف من فقدان الوظيفة، كما هو الحال في وباء فيروس نقص المناعة البشري، أن يمنع الناس من اتخاذ الخطوات اللازمة، مثل طلب الفحص والعلاج أو أن يمنعهم، في حالة COVID-19، من العزل الذاتي. يقع على عاتق الحكومات الالتزام بضمان حماية الناس من فقدان الوظائف أو الدخل أو سبل العيش من خلال، حماية العمال القوية وخطط الضمان الاجتماعي والتأمين، ليس فقط لأنه حق من حقوق الإنسان على سبيل المثال، ولكن لأن الناس بذلك يحظون بدرجة أكبر من التمكين من الاعتناء بصحتهم، والعزل الذاتي، وبالتالي تحسين الاستجابة للوباء.

30. قد تؤدي الاستجابات الأخرى، مثل إغلاق المدارس وأماكن رعاية الأطفال والمساكن الجامعية إلى حرمان الأطفال **من وجبتهم الوحيدة في اليوم**. بالنسبة للطلاب في المهاجع، قد لا يكون لديهم مكان آخر للإقامة. **وبسبب المعايير الجنسانية التقليدية، فإن عبء رعاية الأطفال يقع على عاتق النساء بشكل كبير**، واللاتي قد يصبحن مطالبات بالبقاء في المنزل من العمل، وفقدان الدخل الذي هن في أمس الحاجة إليه وللعمل المحتمل، لرعاية أطفالهم. يجب وضع تدابير لضمان عدم العناية فقط بالأفراد الموجودين في العزل الذاتي أو للحجر الصحي، ولكن أيضًا الأشخاص الذين يضطرون إلى البقاء في المنزل بسبب تدابير الاستجابة.

← **تأكد من أن الأفراد قادرون على عزل أنفسهم أو رعاية الآخرين دون فقدان الدخل أو العمل. إذا كان من المرجح أن تؤدي التدابير إلى حرمان الناس من الغذاء أو الدواء أو السكن، فيجب اتخاذ التدابير المناسبة لسد هذه الفجوة.**

يجب أن تتبع القيود المفروضة على الحركة مبادىء حقوق الانسان

31. وقد أشارت التجربة في وباء فيروس نقص المناعة البشري إلى أن تقييدات السفر الإجبارية الشاملة والقيود المفروضة على الحركة تحتاج إلى تقييم دقيق - كما تعلمنا من فيروس نقص المناعة البشري، أنه يمكن أن تكون غير متناسبة أو محدودة التأثير في بعض الحالات. فهي لا تمنع بالضرورة انتشار الوباء (في حين أن الأساليب الأقل قسرية أو الأقل تقييدًا قد تكون أكثر نجاحًا). ومع ذلك، فهي تعمل على إلقاء الناس في غيابات النسيان، وتثبيطهم عن الإبلاغ عن الأعراض وطلب الرعاية وتقويض الاستجابة.

32. كما هو الحال مع فيروس نقص المناعة البشري، يمكن للأشخاص الذين يصابون بفيروس COVID-19 نقل الفيروس قبل ظهور الأعراض لديهم. في حين أن قيود السفر قد تكون قابلة للتطبيق في بعض السياقات على أساس كل حالة على حدة (وبالطبع فصل الأشخاص الذين يعانون من أعراض منفصلة عن أولئك الذين لم يتم التأكد من إصابتهم بالفيروس)، فإن تشجيع الأشخاص على للخضوع للفحص والعزل الذاتي والاختبار إذا لزم الأمر وتتبع المخالطين قد يكون أكثر فعالية.

33. يمكن أن تكون التدابير الطوعية المتخذة لتقليل التفاعلات بين الأشخاص ولزيادة التباعد الاجتماعي، كما رأينا بالفعل مع COVID-19، فعالة في تقليل معدلات انتشار الفيروس. يجب عند اتخاذ أي تدابير تباعد اجتماعي وعزلة اجتماعية مفروضة، إذا اعتبرت ضرورية ومتناسبة ومستندة إلى أدلة، أن تتم مراعاة التأثيرات التي ستطول الأشخاص والمجتمعات وأن يتم تكييفها لتحسين أي عواقب سلبية كتلك الموضحة فيما تبقى من هذا المستند.

← **يجب تقييم القيود المفروضة للحد أو المنع من السفر بعناية ، بما في ذلك فعاليتها وما إذا كانت هناك تدابير أكثر تناسبًا. يجب أن تكون هذه القيود محددة المدة ، قانونية ، قابلة للمراجعة من قبل المحكمة ، غير تمييزية وتستند إلى أدلة علمية.**

الرقابة والمساءلة

34. يمكن أن تؤدي إعلانات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة إلى تحرر السلطة التنفيذية بدرجة كبيرة. **من المبادئ العامة لكل من سيادة القانون وحقوق الإنسان أن أي إجراء (أو انعدام أي إجراء) من قبل الحكومة يؤثر على حقوق الأفراد يجب أن تتم مراجعته من قبل هيئة مستقلة، مثل إحدى المحاكم القانونية.** في حالات الطوارئ يمكن أن يحظى ذلك بأهمية حرجة. أي أنه يجب أن تتمتع المجتمعات بالسلطة الكافية للتشكيك في الإجراءات الحكومية في حالات الطوارئ إذا كانوا يعتقدون أن هذا الإجراء يقع خارج نطاق القانون، على سبيل المثال لأنها غير متناسبة أو تمييزية أو أن تلك الإجراءات لم يتم اتخاذها للأسباب المناسبة. يعد الإشراف المستقل على الاستجابة، والذي يكتمل بسبل الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير الإنصاف، أمرًا بالغ الأهمية في ضمان التزام الاستجابة بالسياسات والقوانين ومعايير حقوق الإنسان ويمكنه تحقيق الاستجابة الفعالة للاحتياجات والمخاوف المنبثقة.

35. من خلال آليات المساءلة هذه، مثل المحاكم التي تراجع قرارات الحكومة بعدم طرح دواء معين أو عدم تقديم العلاج للأجانب، تمكن الأشخاص المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشري أو المعرضون للفيروس من مساءلة الحكومات، والحماية من الوصم والتمييز والحصول على الأدوية الحيوية للفئات الأكثر عرضة. من خلال الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري، أصبح من الواضح أيضًا أنه يجب تهيئة طرق محددة خصيصًا لضمان إتاحة آليات المساءلة للجميع. وقد أُنشئت هذه السبل في وباء فيروس نقص المناعة البشري من خلال الخطوط الساخنة والمراقبة المجتمعية والمواقع الإلكترونية وأشرفت عليها، على سبيل المثال، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو أمناء المظالم أو المفوضون المعينون خصيصاً لذلك.

← **يجب وضع آليات واضحة للمساءلة يسهل الوصول إليها بواسطة الجمهور على أن تكون سريعة الاستجابة للشكاوى. يجب أن يخضع أي إجراء تتخذه الحكومات للمراجعة القضائية والإشراف المستقل.**

خاتمة

36. في الوقت الحالي، نواجه وضعًا متغيرًا ديناميكيًا للغاية لا يمكن التنبؤ به كمجتمع عالمي. ومع ذلك، كما رأينا من تضامن ودعم وقوة المجتمعات في وباء فيروس نقص المناعة البشري وبالفعل في المجتمعات التي تستجيب لوباء COVID-19، يجب ألا تكون الاستجابة هي الخوف والوصم. نحن بحاجة إلى بناء ثقافة التضامن والثقة والتعاطف. يجب أن ترتكز استجابتنا لفيروس COVID-19 على واقع حياة الناس وأن ترتكز على إزالة العوائق التي يواجهها الناس في قدرتهم على حماية أنفسهم ومجتمعاتهم. إن تهيئة التمكين والتوجيه، بدلاً من القيود، يمكن أن يضمنان أن الناس يمكنهم التصرف دون خوف من فقدان معيشتهم، مع توافر الغذاء الكافي على طاولتهم واحترام مجتمعهم. وفي نهاية المطاف، سيعطينا استجابة أكثر فعالية وإنسانية ومستدامة للوباء.

Copyright © 2020
Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS)
All rights reserved.

The designations employed and the presentation of the material in this publication do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of UNAIDS concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries. UNAIDS does not warrant that the information published in this publication is complete and correct and shall not be liable for any damages incurred as a result of its use.

UNAIDS/JC2988A

UNAIDS
Joint United Nations
Programme on HIV/AIDS

20 Avenue Appia
1211 Geneva 27
Switzerland

+41 22 791 3666

unaids.org